الهاشم : تم الاتفاق على أولويات مبدئية للجنة كمشروع المنطقة الاقتصادية و«نزع الملكية»

«المالية» : إنشاء لجنة شرعية تابعة لـ«المركزي» ..وإبقاء «الاستبدال» على جدول أعمال المجلس

قررت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها امس الإبقاء على تقريرها السابق بشان موضوع (الاستبدال) وعدم سحبه من جدول اعمال مجلس الأمة، والموافقة على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شان النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية فيما يخص إنشاء لجنة بمسمى هيئة شرعية تابعة للبنك للنظر في التعاملات المصرفية.

وأوضحت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح للتلفزيون المجلس عقب الاجتماع ان اللجنة أنجزت اليوم عددا من التعديلات على قانون نزع الملكية وتحديثه بما يواءم التطورات الحالية، مبينة أن اللجنة ستصوت على التعديلات التي تتضمن 31 مادة في الاجتماع المقبل.

وأكدت الهاشم أنه تم الاتفاق على أولويات مبدئية للجنة متمثلة بمشروع المنطقة الاقتصادية، وقانون نزع الملكية، وإنشاء هيئة شرعية للبنك المركزي، وإعادة الهيكلة، والافلاس، وحماية المنافسة، والاقتراحات المتعلقة بتعديل قانون الخدمة المدنية، وإنشاء محفظة مالية للبنك الصناعي، وموضوع البديل الاستراتيجي، وحظر التعيين بدرجة وزير في الهيئات الحكومية، وتنظيم عمليات التخصيص، بالإضافة إلى الاقتراحات المتعلقة بإسقاط القروض.

من جانب آخر، تمنت الهاشم التوفيق لوزيرة المالية الجديدة مريم العقيل في مهام عملها، مبينة أن اللجنة ناقشت معها خلال اجتماع اليوم عددا من القوانين.

من جهته، قال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور إن اللجنة ناقشت خمسة بنود حسب جدول الاعمال الاول منها هو تحديد اولويات اللجنة.

وبين عاشور أنه تم الاتفاق على اولويات اللجنة في دور الانعقاد الرابع، وتشمل تكليفات المجلس للجنة،وعددا من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول اعمالها.

وأضاف إن هذه التكليفات تشمل التحقيق في نسبة ومعدل التضخم الاقتصادي وغلاء اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية، مشيرا إلى ان اللجنة ستطلب تمديد مدة التحقيق ثلاثة أشهر نظرا لعدم ورود جميع الردود على الاستفسارات الأسئلة من قبل الجهات المعنية.

وتابع ان من ضمن التكليفات التحقيق في محاور استجواب وزير المالية المستقيل د. نايف الحجرف، وسيتم طلب تمديد مدة التحقيق ثلاثة اشهر نظرا لعدم ورود جميع الردود على الاستفسارات الأسئلة من قبل الجهات المعنية.

وأوضح عاشور انه فيما يخص اولويات اللجنة التشريعية فإنها تشمل إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية والمحال بصفة الاستعجال من الحكومة، ونزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة، وتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٢ بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، وتابع ان حماية المنافسة، وإصدار قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس، والاقتراحات بقوانين في شان الخدمة المدنية من ضمن الأولويات التشريعية، إضافة إلى إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لأغراض دعم سياسة الائتمان في مجال الانتاج الزراعي " المحفظة الزراعية " والذي قدم بشانه مشروع بقانون وثلاثة اقتراحات بقوانين.

وأضاف ان من بين أولويات اللجنة (البديل الاستراتيجي) بما يتضمنه من تعديل سلم الرواتب والمساواة بين الرواتب القانونية والمالية للموظفين الكويتيين في الجهات الحكومية المختلفة، علاوة على الاقتراحات بقوانين المتعلقة بموضوع إسقاط القروض عن المواطنين لا سيما المقترضين من البنوك والتامينات الاجتماعية وغيرها.

ولفت إلى أن هناك تشريعات مهمة ايضا تتعلق بحظر التعيين بدرجة وزير في الهيئات الحكومية، وتنظيم برامج وعمليات التخصيص، وما يخص الهبات والمنح والمساعدات الخارجية، واعتماد قواعد الحوكمة في المؤسسات الحكومية.

وأوضح عاشور انه تم في اجتماع اليوم مناقشة مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شان النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، مبينا أن اللجنة وافقت على المشروع بإجماع الحضور وإحالته إلى المجلس.

وبين عاشور انه تم فتح باب ما يستجد من اعمال وتم تقديم طلب لسحب التقرير رقم ٢٤ للجنة والمتعلق بالاقتراحات بقوانين الخاصة بتعديل قانون إنشاء مؤسسة التامينات الاجتماعية فيما يتعلق بموضوع (الاستبدال) من جدول أعمال المجلس، ولكن لم تتم الموافقة على الطلب بعد أن تساوى عدد المؤيدين (عضوان) والمعارضين (عضوان) في تصويت اللجنة.

وكشف عن أن اللجنة ستجتمع يوم الأحد المقبل لمناقشة ثلاثة اقتراحات بقوانين في شان تعديل قانون الخدمة المدنية.

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية أمس

5 نواب يقترحون منح الأم والزوجة حق الإذن بالتدخل الطبي العاجل للمريض

آعلن النواب محمد الدلال وصفاء الهاشم ورياض العدساني وعمر الطبطبائي وراكان النصف تقديمهم اقتراحًا بقانون في شان تعديل بعض أحكام القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.

ونصت مواد القانون على الآتي:

المادة (1)

تستبدل الفقرة الثانية من المادة (30) من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء على النحو التالي:

"ويكفي الرضاء الصادر مقدمًا من ولي النفس أو الأم أو الزوجة إذا كانت إرادة المريض غير معتبرة قانونًا. ولا حاجة لأي رضاء إذا كان العمل الطبي أو الجراحي ضروريًا إجراؤه في الحال، أو كان المريض في ظروف تجعله لا يستطيع التعبير عن إرادته وكان من المتعذر الحصول فورًا على رضاء ولي النفس".

المادة (2)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على النحو التالي:

ترسم القوانين لتنظيم أوضاع الأفراد والمجتمع وبيان الحقوق والواجبات بما يكفل معيشة كريمة وحقوق تؤدى من الدولة وواجبات ملقاة على الأفراد في المقابل، وقد برزت العديد من المشاكل العملية والاجتماعية والطبية في تطبيقات المادة 30 من قانون الجزاء محل التعديل بسبب اقتصار القانون على إذن ولي النفس في حال تطلب التدخل الطبي أو العلاجي العاجل للمريض وذلك يرجع إلى حالات لا يتوافر فيها وجود ولي النفس لإبداء الموافقة على العلاج أو التدخل الطبي أو امتناعه عن القيام بهذا الواجب أو عدم وجود من يحل محله قانونا، كما برزت ظاهرة امتناع أو تردد الطاقم الطبي في التصدي بالعلاج للمريض خشية تحمل مسؤولية الخطأ الطبي في حال غياب أو امتناع ولي النفس عن القيام بواجباته، وبرزت مع ذلك كله رغبة الأم أو الزوجة وهم من أقرب الناس للمريض في تولي هذا الدور تحقيقا لحفظ النفس وعلاج المريض وهو مطلب شرعي وقانوني.

ومن ناحية الشريعة الإسلامية فمن الملاحظ أنه لم يرد نص فقهي يمنع المرأة الأم من مزاولة تطبيب أبنائها وذلك لاعتبارها شريكا في الولاية، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى ثبوت ولاية الأب والأم والجد والوصي والقيم من جهة القاضي على تاديب الصغير، وذلك بامره بفعل الطاعات كالصلاة والطهارة والصيام ونحوها، ونهيه عن اقتراف المحظورات، سواء أكانت لحق الله - تعالى - أم لحق العباد، وتاديبه على الإخلال بذلك تعويدا له على الخير والبر، ثم بزجره عن سيئ الأخلاق وقبيح العادات - ولو لم يكن فيها معصية - استصلاحًا (الموسوعة الفقهية الجزء الخامس والأربعون (وكالة - يوم النحر) ص 170 .

واعتبر أن التطبيب والرعاية للمريض من قبل الأم من الواجبات الرئيسة للام من منطلق متطلبات الرعاية المطلوبة، كما أن الزوجة تؤدي دورها من منطلق المودة والرحمة التي نص عليها القرآن الكريم.

وقد جاء التعديل المقترح بإضافة الأم والزوجة كطرفين لهما حق الإذن الطبي للعلاج للأبناء أو الزوج بما يحقق صور التكافل الأسري والاجتماعي.

طلبت رأي الحكومة بشأن التقارير التي تم إنجازها في فترة الصيف

«الأولويات» : مخاطبة اللجان البرلمانية وجميع النواب لتقديم أولوياتهم إلى اللجنة

عقدت لجنة الأولويات اجتماعها الثاني أمس للنظر في ترتيب الأولويات التشريعية بدور الانعقاد الحالي، بحضور وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية د. مريم العقيل، وممثلين عن وزائي مجلس الأمة وشؤون مجلس الوزراء.

وأوضح رئيس اللجنة النائب احمد الفضل في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه تم الاتفاق على إرسال كتب للجان البرلمانية وجميع النواب من أجل تزويد اللجنة بأولوياتهم.

وأضاف في هذا الصدد إلى مبادرة لجنة الشؤون الصحية بإرسال أولوياتها، كما تقدم النائب محمد الدلال بأولوياته.

وبين أن اللجنة طلبت رأي الحكومة بشأن التقارير التي كانت قد أنجزت من اللجان في فترة الصيف فيما يتعلق بالعمل الخيري والتأمين الصحي للمتقاعدين وتعديل قانون المساعدات العامة بما يخص تخفيض سن المراة التي تتلقى المساعدات إلى ٥٠ سنة، وقانون إنشاء حضانات بالقطاع الحكومي.

وأشار إلى جاهزية عدد من المواضيع للتصويت عليها وهي محل اتفاق بين لجنة الأولويات والحكومة منذ دور الانعقاد الماضي ولم يتم التصويت عليها بسبب ضيق الوقت وانتهاء فترة دور الانعقاد.

وبين أن من المواضيع الجاهزة للتصويت عليها قانون التحقيقات، وتعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي سيؤدي الى تحسن وقفزة في البيئة الاقتصادية، وموضوع رفع دعم الأندية الرياضية الحالية من 750 الف دينار إلى 1.5 مليون دينار وفق ضوابط.

وأوضح أن تلك الضوابط تتعلق بعدد الالعاب كل في النادي والفئات السنية المشاركة في كل لعبة، بالإضافة إلى إنجازات كل نادي في نهاية الموسم.

ولفت إلى أن من المواضيع المتفق عليها مع الحكومة تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لمعالجة إلغاء المادة 16 من اللائحة، والاقتراحات النيابية المتعلقة بتعديل صياغة قانون تنظيم مهنة المحاماة وبعض الاتفاقيات.

وكشف الفضل عن أن الحكومة تقدمت خلال فترة الصيف بعدة مشاريع لتعديل عدد من القوانين منها قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وقانون التوثيق، وقانون الجنسية بشأن زيادة المدة المطلوبة لتجنيس زوجة الكويتي الأجنبية من 5 سنوات إلى 18 سنة.

وقال إن من بين المشاريع بقوانين المحالة من الحكومة ما يتعلق بمواضيع قوة الإطفاء، وإنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية، والصكوك الحكومية، وتأسيس البنك الأسيوي، وتعديل قانون الإعانة.

وفي سياق آخر، أعرب النائب الفضل عن تعازيه لذوي الطالب يعقوب الجفين الذي تعرض لحادث دهس أمام مدرسته، مطالبًا وزارة التربية الإسراع في إنجاز خطتها في شأن وضع غرف انتظار للطلبة خصوصًا في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة نفاديًا لمثل هذه الحوادث، منوهًا بانه سبق أن تقدم قبل سنتين باقتراح يتناول هذا الموضوع.

جانب من اجتماع لجنة الأولويات البرلمانية أمس

المحكومون بالخارج وتكويت وظائف البعثات الدبلوماسية و«النصب العقاري» أولويات «الخارجية البرلمانية»

جانب من اجتماع لجنة الخارجية البرلمانية أمس

اعتمدت لجنة الشؤون الخارجية خلال اجتماعها أمس بكامل أعضائها أولوياتها لدور الانعقاد الحالي، متضمنة عددًا من القضايا المهمة مثل متابعة قضايا المواطنين المحكومين بقضايا خارج الكويت، وقضية النصب العقاري.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عبدالكريم الكندري في تصريح صحافي إن اللجنة بالإضافة إلى اختصاصاتها الأصيلة المتمثلة بالبت بالاتفاقيات التي تحال إليها من قبل الحكومة، اعتمدت جملة من الأولويات منها متابعة قضايا المواطنين المحكومين بقضايا خارج الكويت ومدى توفير الرعاية القانونية لهم من قبل الخارجية الكويتية وما قد تحتاج إليه بعضها من تدخل دبلوماسي لحلها.

وأضاف د. الكندري أن اللجنة أكدت متابعتها موضوعات الخدمات التي تقدمها البعثات الدبلوماسية للمواطنين بالخارج والاستمرار في متابعة ملف النصب العقاري في الخارج.

وشدد النائب د. الكندري بأن اللجنة ستتابع موضوع تعيين الكويتيين في الوظائف الإدارية في البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج حين أن اللجنة قد أقرت في دور الانعقاد السابق عدة اقتراحات تتعلق بتكويت تلك الوظائف.

وأعلن أن اللجنة ستدعو وزارة الخارجية للاستماع لها وتزويدها بآخر التطورات التي يشهدها الوضع الإقليمي بشكل عام وآخر ما وصلت إليه جهود الكويت في ملف المصالحة الخليجية بشكل خاص.

حماد لتسمية صالة مدرسة شيخان الفارسي باسم الطالب المتوفى في حادث الدهس

اعلن النائب سعدون حماد أنه تقدم باقتراح برغبة لتسمية صالة مدرسة شيخان الفارسي الابتدائية بمنطقة السلام باسم الطالب يعقوب الجفين الذي توفي بسبب حادث الدهس بموقف المدرسة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تخليدا لذكرى وفاة شهيد العلم المرحوم بإذن الله - تعالى - الطالب يعقوب أحمد الجفين والذي وافته المنية إثر حادث الدهس الأليم الذي تعرض له أثناء عبوره الطريق بموقف السيارات الخارجية بمدرسة شيخان الفارسي الابتدائية بمنطقة السلام .

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تسمية صالة مدرسة شيخان الفارسي الابتدائية بمنطقة السلام باسم شهيد العلم الطالب يعقوب أحمد الجفين .

سعدون حماد

«المحاسبة» يشارك في الاجتماع الـ58 للمجلس التنفيذي والدورة الـ13 للجمعية العامة لمنظمة الأرابوساي

يشارك وفد رسمي من ديوان المحاسبة برئاسة رئيس الديوان بالإنابة عادل الصرعاوي في الاجتماع الثامن والخمسون للمجلس التنفيذي والدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)، والمقرر عقدهما خلال الفترة من 10 - 14 نوفمبر 2019 في الدوحة - قطر.

ويضم وفد الديوان بجانب الصرعاوي كل من الوكيل المساعد لقطاع الشؤون الإدارية والمالية وتقنية المعلومات عصام المطيري، مدير إدارة الرقابة على التسويق والاستثمار للجهات النفطية محمد الدوسري، مدير إدارة التدريب والعلاقات الدولية سعود الزمانان، مدير إدارة الرقابة على الأداء عادل الكوت، ورئيس قسم العلاقات العامة بالندب بإدارة الإعلام والعلاقات العامة ومركز المعلومات عبدالله السجاري.

وأكد مدير إدارة الرقابة على التسويق والاستثمار للجهات النفطية محمد الدوسري أن الاجتماع سيناقش مجموعة من التقارير، كتقرير رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له وتقرير الأمانة العامة، وتقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في الاجتماع الرابع عشر، بالإضافة إلى مناقشة تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في الاجتماع الثالث عشر، وتقرير لجنة الرقابة البيئية في الاجتماع الرابع.

وأضاف الدوسري أن الاجتماع سيسلط الضوء على تقرير لجنة متابعة الخطط الاستراتيجي للمنظمة، وتقرير لجنة الخطط الاستراتيجي في الاجتماع الحادي عشر، إضافة إلى اعتماد الموازنة التقديرية للسنوات 2020 - 2022.

وأشار إلى أن الاجتماع سينطرق إلى نتائج الفريق المكلف بتعديل النظام الأساسي، واعتماد تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لتنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشر.

ويتضمن الاجتماع عرض تقارير الأجهزة عن مشاركتها في أعمال اللجان ومجموعة العمل المنبثقة عن منظمة الإنتوساي، وإعادة تشكيل لجنة تنمية القدرات المؤسسية ولجنة المعايير المهنية والرقابية ولجنة الرقابة البيئية.

محمد الدوسري